

ملتقى علمي دولي حول : " فعالية السياسة النقدية في الدول النامية"  
تجارب الماضي وتحديات المستقبل " جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، يومي 17 و 18 نوفمبر 2015.

### فعالية السياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية لأثر السيولة على النمو الاقتصادي-

زناقي سيد احمد

أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ، بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، الجزائر

[zenaguisidahmed@gmail.com](mailto:zenaguisidahmed@gmail.com)

البريد الإلكتروني:

دربال فاطمة الزهراء

طالبة دكتوراه ، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر ، الجزائر

البريد الإلكتروني: [fatimazohra80@live.fr](mailto:fatimazohra80@live.fr)

## الملخص :

- تسعى جميع دول العالم إلى تطوير اقتصادياتها و ذلك بتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، فقد حظي هذا الأخير باهتمام العديد من الباحثين كآدم سميث (1723-1790) و ريكاردو (1772-1823) ومالتوس (1766-1834) بوضع نماذج ونظريات مفسرة له. كما تتبع هذه الدول سياسات اقتصادية محكمة كالسياسة النقدية والمالية والتنسيق بينهما. فالجزائر كبقية هذه الدول أدركت أهمية السياسة النقدية فقامت بمجموعة من الإصلاحات وتحولات جذرية مست المنظومة المصرفية ، فيعتبر الهدف الأساسي لهذه الدراسة توضيح اثر السيولة النقدية على الإقتصاد الجزائري ومن أجل تحقيقه هذا قمنا بدراسة قياسية على أساس سلسلة بيانات مستمدة من معطيات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012 باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي (VAR).

الكلمات المفتاحية: السيولة النقدية، المستوى العام للأسعار، النمو الإقتصادي، نموذج الإنحدار الذاتي.

## Abstract:

All nations of the world seek to develop their economies by achieving high rates of economic growth. This latter has received the attention of many researchers as Adam Smith (1723-1790), Ricardo (1772-1823) and Malthus (1766-1834); these authors have developed several models and theories which explain the economic growth. Indeed, these countries have applied sound economic policies such as monetary and financial policy as well as the coordination between them. Like other developing countries, Algeria realized the importance of monetary policy and applied series of reforms and radical changes touched the banking system. In this context, the main objective of this study is to examine the effect of liquidity on the Algerian economic growth. To do this, we studied an empirical issue on the basis of the data about the Algerian economy during the period 1990-2012 using a vector autoregressive model (VAR).

**Keywords:** monetary liquidity, general level of prices, economic growth, vector autoregressive model (VAR).

## مقدمة :

يعتبر النمو الإقتصادي أهم المواضيع و المسائل المهمة التي تسعى العديد من الدول سواء تلك المتقدمة منها أو النامية إلى إدراكها إذ يعد من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره فلا يمكن تصور عملية التنمية الإقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي فهو يمثل الهاجس الذي يشغل جميع الشعوب والأمم بمختلف الثقافات والإيديولوجيات فقد حظي بقسط كبير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين كآدم سميث Adam Smith ومالتوس Malthus وريكاردو Ricardo وغيرهم فقد قاموا بوضع مختلف النظريات والنماذج المفسرة له وتطورها عبر العصور ودراسة أهم محدداته و المتغيرات المؤثرة فيه .

- فقد احتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء " كينز " في الثلاثينات من القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، ثم الخمسينات أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد " ميلتون فريدمان " زعيم المدرسة النقدية ، الذي صعد الخلاف بين أنصار السياسة النقدية و المالية، هذا الخلاف الذي أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصادي " والتر هيلر " الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طلب بضرورة مزج لكل من الأدوات النقدية و المالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي .

والسياسة النقدية، باعتبارها عنصرا من عناصر السياسة الاقتصادية، تعمل على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، وهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث آثار عديدة على مستوى الإنتاج والأسعار، ويمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى توترات عديدة متعددة، تعرقل نشاط الدورة الاقتصادية كما تختلف أغراض السياسة من دولة إلى أخرى حسب اختلاف اقتصاديات فالبعض قد وجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم وبالتالي استقرار الأسعار، والبعض الآخر وجهها لمواجهة التقلبات في الأسواق المالية وبالتالي استقرار أسواق صرف العملات وغيرها من الأهداف مثل تحقيق النمو الاقتصادي ،تحقيق مستويات عالية من التشغيل.....الخ، كما تتحقق جل هذه الأهداف عن طريق مجموعة من أدوات السياسة النقدية كتنظيم المعروض النقدي ،فالزيادات الكبيرة في عرض النقود بغير تخطيط ودراسة مسبقة لنتائجها يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية تماما وقد تنتهي تلك الزيادات في المعروض النقدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار، ويؤدي الخفض بطريقة خاطئة دون المستوى المطلوب إلى ظهور حالة من الركود والتي يمكن أن تتحول إلى كساد عام في البلد وإصابة النشاط الاقتصادي بالشلل التام وذلك من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## فلاشكال الرئيسي : ما اثر السيولة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يتبادر لنا الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة :

وما دور السلطات النقدية في تحكم في المعروض النقدي ؟

ما تأثير المعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي GDP ؟

## فرضيات البحث

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة يقوم بحثنا على الفرضيات التالية :

➤ إن عرض النقود يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP تأثيرا إيجابيا.

➤ تتحكم السلطات النقدية في المعروض النقدي وذلك من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

## اهداف البحث و أهمية البحث :

- بتجلي الهدف الرئيسي لهذا البحث في تبيان فعالية السياسة النقدية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي .

- تنبع أهمية البحث من واقع التغيرات التي تطرأ على العرض النقدي وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي. فالاختلاف في هذه الأخيرة لا يرجع بالضرورة إلى توفر الموارد الطبيعية أو بالإمكانات المالية بل حسبما يبدو يتمثل الاختلاف أساسا في مختلف السياسات والمناهج المتبعة بالأخص السياسات النقدية التي تحتل مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية.

## -الإطار النظري للدراسة :

### -ماهية السياسة النقدية

**أولا: تعريف السياسة النقدية** : تعددت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة لأخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها<sup>1</sup>، فهي تعني عند "George Pariente": "على أنها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"<sup>2</sup>، كما قد عرفت على أنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"<sup>3</sup>.

فالسياسة النقدية حسب فوزي القيسي هي "التدخل المباشر" المعتمد من طرف السلطات النقدية لهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية<sup>4</sup>.

**ثانيا: أهداف السياسة النقدية** تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم على أهداف أولية، وسيطية وأهداف نهائية.

1. الأهداف الأولية: تعتبر الأهداف الأولية متغيرات

يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف

2. الأهداف الوسيطة: عبارة عن متغيرات يمكن للسلطة

النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل وسريع بواسطة أدواتها

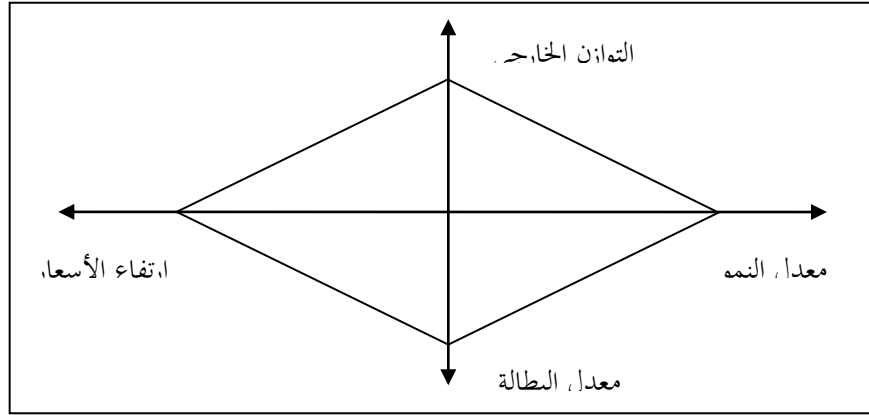
الوسيطية.	الخاصة
<p>أ. <b>مجمعات الاحتياطات النقدية:</b> تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات.</p> <p>ب. <b>ظروف سوق النقد:</b> يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترض ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين من البنوك، هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد<sup>6</sup></p>	<p>أ. <b>سعر الفائدة كهدف وسيط:</b> تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية<sup>5</sup>.</p> <p>ب. <b>سعر الصرف:</b> يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية،</p> <p>ج. <b>العرض النقدي:</b> يشترط في استخدامه كهدف أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا أي يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود<sup>7</sup></p>

يوجد بعض الشروط الواجب توفرها في الأهداف الوسيطية لكي تمكن الوصول إلى الأهداف النهائية، وهي كالتالي<sup>8</sup>:

- 1- أن تكون سهلة التقييم والقياس، وأن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.
- 2- أن تكون لها علاقة متينة وواضحة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية.
- 3- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي<sup>9</sup> يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية، جيب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطية مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة، مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

### 3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف بالمربع السحري<sup>10</sup>.



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ص. 34.

### السياسة النقدية في الجزائر ظل التخطيط المركزي.

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد والقرض مع ضعف الوساطة المالية وعدم تطور السوق النقدية إلى جانب تداخل في الوظائف بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الذي لعب دورا ثانويا ولم يقيم بأية مهمة تخص مجال الرقابة على البنوك وحتى وظيفته المتمثلة في إعادة الخصم لم تكن سوى أداة لتزويد البنوك التجارية بالسيولة الضرورية، أما الخزينة العمومية فانصب عملها في القطاع العام على احتكار معظم المدخرات الوطنية وذلك من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية التي تجبر الاكتتاب فيها من جانب شركات التأمين والصندوق الوطني للدخار، واستخدمت هذه الموارد لتمويل المشاريع الجديدة للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص، أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة فقد كانت تحدد إراديا عند مستويات معينة مما نتج عنه أسعار فائدة حقيقية سالبة دفعت نحو الاستثمار ذي التركيز الرأسمالي العالي، كما حددت أسعار فائدة بتفضيلية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات<sup>11</sup>.

### السياسة النقدية بعد صدور الإصلاحات الحديثة.

بعد صدور الإصلاحات الحديثة أصبح للبنك المركزي القدرة على التأثير في حجم الائتمان وبالتالي حجم النقود المصرفية وذلك باستخدام مجموعة من أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في:

#### 1. سعر إعادة الخصم:

يعتبر أكثر الأساليب استعمالا لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة الائتمانية وتشرح النصوص القانونية المتعلقة بقانون النقد والقرض لعام 1990 المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم في النقاط الآتية<sup>12</sup>:

- أ. سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو أجنبية تتعلق بعمليات التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.
- ب. سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العملية على ألا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسدها البنك المركزي اثنا عشر شهرا.
- ج. سندات قرض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العملية في مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات وذلك شريطة أن يتمثل هدف هذه القروض المتوسطة الأجل في أحد المقاصد التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات وإنجاز السكنات.
- د. سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

## 2. عمليات السوق المفتوحة:

في الجزائر سمح قانون 10/90 بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العامة للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة الماضية<sup>13</sup> والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي وتمت أول عملية للسوق المفتوحة خلال 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

## 3. الاحتياطي القانوني:

حدد الاحتياط القانوني في الجزائر على الودائع المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، وحسب التعليمات رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19 أفريل 1994، فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني، وحدد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه التعليمات بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثامنة في هذه التعليمات، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01-2001، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي 4.25% انطلاقا من 25 ديسمبر

2002 وهذا ما يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة للتحكم واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش وهذا بغية توافقه مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسة العامة للدولة<sup>14</sup>.

### النمو الإقتصادي:

تعددت التعاريف المنصبة حول النمو الإقتصادي فهناك من يعرفه بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين<sup>15</sup>، والبعض الآخر يعرفه على أنه الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والنتاج القومي، كما يعرفه الاقتصادي S. Kuznet في كتابه "النمو والهيكلة الاقتصادية" على أنه أساس ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والنتاج الفردي<sup>16</sup>

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة<sup>17</sup> فتقديم إعانة من دولة غنية إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد الدخل الحقيقي خلال هذه المدة، إلا أن هذا لا يعد نموا اقتصاديا، فالزيادة الحقيقية في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى يعتبر نموا إقتصاديا<sup>18</sup>.

### - الدراسات القياسية السابقة:

❖ دراسة علي بن عثمان الحكمي (2006)<sup>19</sup> ، تحليل العلاقة السببية بين النقود والنتاج المحلي في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية) . تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين النقود بمفهومها الضيق  $M1$  والواسع  $M2$  ) والنتاج المحلي الإجمالي  $GDP$  في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1966-1999 كما تقوم بتحليل الدراسة السببية بين حجم الائتمان المحلي والنتاج المحلي الإجمالي في المملكة وفي نفس الفترة الزمنية وذلك بغية توضيح إمكانية إستخدام الائتمان المصرفي كمجموع نقدي يمثل هدفا وسيطا مناسباً للسياسة النقدية من قبل السلطات النقدية "المملكة العربية السعودية" ، استخدم الباحث نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ بعد تحديده سكون المتغيرات بتطبيق اختبار ديكي-فولر المركب واختبار فيليبس-بيرون، قد توصل الباحث في هذه الدراسة أن هناك علاقة بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي وبين هذا الأخير والائتمان المحلي تكامل مشترك كما استخلص أن الآثار التضخمية طويلة الأجل ناتجة عن التغيرات في كمية النقود المؤثرة على التغير طويل الأجل المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي ولتجنبها يتعين تبني سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق نمو متوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي .

❖ دراسة عبد الحق بوعتروس و محمد دهان (2010)<sup>20</sup> ، اثر التغير في التداول النقدي على

الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية



النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005 لتحديد العلاقة بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي استخدموا نموذج غرانجر، و أوضحت نتائج الإحصائية للتكامل المشترك (اختبار جوهانسن) أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الضيق، وكذا بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الواسع عند مستوى معنوية 1% و 5% كما بينت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية بطريقة غرانجر أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الخام إلى كمية النقود بالمفهوم الضيق بدرجة معنوية 5%، وكذا من الناتج المحلي الخام إلى كمية النقود بالمفهوم الواسع بدرجة معنوية 5%، والعلاقة العكسية غير محققة في كلتا الحالتين وبدرجة معنوية 5%، إن هذه النتائج الإحصائية تنسجم مع واقع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية عامة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث كانت السياسة النقدية غائبة تماما خلال فترة المخططات الإنمائية التي استمرت إلى نهاية الثمانينات.

❖ دراسة ( Moez Quni ، 2011 ) <sup>21</sup> *L'étude empirique entre le système monétaire et financier et la croissance économique.*

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النظام المالي و النمو الاقتصادي ،أي تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المالية ومعدل النمو الاقتصادي، و بغية توضيح فعالية السيولة النقدية تطرق الباحث إلى شرح مفصل لمتغيرات النظام البنكي وبورصة القيم وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي مثل هذا الأخير بالناتج الداخلي الخام، الاستثمارات و الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تكونت عينة الدراسة من 48 دولة مقسمة الى 24 دولة *OCDE* <sup>22</sup> و 24 دولة في طريق النمو <sup>23</sup> طريقة الدراسة مثلة في طريقة العزوم المعممة *GENERALISES* *METHODES DES MOMENTS (GMM)* وذلك بهدف دراسة هذه المتغيرات في مختلف دول العينة، توصل أن طبيعة العلاقة ليست دائما موجبة فقد وجد الباحث اثر سلبي نتيجة علاقة الدولة مع الوساطة المالية و اثر الايجابي يظهر غالبا حسب أهمية حجم الدولة.

الإطار التطبيقي لتوضيح اثر السيولة النقدية لتحقيق معدلات النمو الإقتصادي

متغيرات الدراسة تمثلت بمتغيرات الدراسة فيمايلي:

**أولاً- الناتج الداخلي الإجمالي GDP**

يعتبر الأداة المستخدمة لقياس النمو الإقتصادي إذ يعد هذا الأخير هدف أي دولة ،كما يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد

إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد، وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي (GDI) للفرد.

**ثانيا- عرض النقود الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2 :** وهي النقود بالمعنى الضيق M1 التي تتكون من الأوراق والقطع النقدية و الودائع الجارية إضافة إلى شبه النقود التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر .

**ثالثا -سعر الفائدة i :** حددنا سعر الفائدة كمتغير مهم من اجل بناء النموذج وذلك للإرتباطه ببعض المتغيرات الكلية كالإستثمار ، التضخم والعرض النقدي ، التي تؤثر تأثيرا واضحا على معدلات النمو الإقتصادي ، يعرف سعر الفائدة على انه ' السعر النقدي لإستعمال الأموال القابلة للإقراض<sup>24</sup> ، فبعد تطور الفكر الإقتصادي و بروز الأفكار الكينزية أصبح ينظر إلى معدل الفائدة على أنه ظاهرة نقدية يحدد وفقا لعرض وطلب النقود، يتحدد سعر الفائدة الحقيقي (سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية ) حسب فيشر بالقوى الحقيقية للإدخار والاستثمار ، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض، فهو يقتصر بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة (هو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية) ففي غياب التضخم يكون سعر الفائدة الحقيقي والسعر الاسمي متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع ، وفي هذه الحالة كلما كانت التوقعات التضخمية مرتفعة كلما كان سعر الفائدة الاسمي مرتفعا، يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في البناء الاقتصادي و يعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة و اتجاه الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية.

**رابعا -التضخم inflation:** يعرف التضخم من وجهة نظر النقديين بأنه ظاهرة نقدية، كما يعني بأنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة لأسباب قد تكون نقدية، حيث يكون في هذه الحالة التضخم يعني نقود كثيرة تطارد سلع قليلة كما يعرف أيضا أن التضخم هو ' الزيادة المحسوسة في كمية النقود<sup>25</sup>، أنه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار<sup>26</sup>، وكذلك عرف بأنه الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب زيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي فهذا التعريف الأخير دفعنا إلى إختيار التضخم كمتغير لدراسة أثر السيولة على النمو الإقتصادي ، كما يستخدم مصطلح الصدمات التضخمية للإشارة إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار ( في حين يستخدم تعبير الصدمات الإنكماشية في إشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى الإنخفاض في هذا المستوى ) وتنشأ هذه الصدمات عادة نتيجة لتغيير العرض الكلي أو لطلب الكلي ، كما يستعمل المؤشر الأسعار للإستهلاك IPC لقياس التضخم و يعرف على انه مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل كما يعتبر مؤشر سعر المستهلك (CPI) ، المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد

## معطيات ومنهج الدراسة

سنعتمد على بيانات سنوية والإحصائيات المتعلقة بالدراسة من مصادر رئيسية ، المتمثلة في التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص، كالبنك المركزي(بنك الجزائر) كما تم الإستعانة بمعطيات ديوان الوطني للإحصائيات ، صندوق النقد الدولي، تمتد هذه المعطيات من الفترة 1970-2012 سنستخدم عينة إحصائية مكونة من 42مشاهدة.

السلاسل الزمنية المدروسة ،تم نستخدم اختبار Johansen لتحديد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات .

## اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

Date: 05/26/14 Time: 01:29  
Sample: 1970 2012  
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.342	-0.342	5.2732	0.022
		2	0.077	-0.045	5.5473	0.062
		3	0.104	0.132	6.0608	0.109
		4	-0.271	-0.219	9.6299	0.047
		5	0.195	0.034	11.529	0.042
		6	-0.041	0.052	11.614	0.071
		7	-0.140	-0.129	12.654	0.081
		8	-0.023	-0.218	12.684	0.123
		9	-0.033	-0.044	12.745	0.175
		10	-0.093	-0.117	13.241	0.210
		11	0.090	-0.044	13.729	0.248
		12	-0.009	0.005	13.733	0.318
		13	0.008	0.040	13.737	0.393
		14	-0.042	-0.137	13.853	0.461
		15	-0.043	-0.132	13.982	0.527
		16	-0.029	-0.133	14.042	0.596
		17	0.164	0.118	16.025	0.522
		18	0.099	0.199	16.776	0.539
		19	-0.166	-0.121	18.978	0.458
		20	0.045	-0.146	19.152	0.512









































معدل التضخم

Date: 05/26/14 Time: 01:26  
Sample: 1970 2012  
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.286	0.286	3.6803	0.055
		2	0.222	0.153	5.9634	0.051
		3	0.394	0.331	13.328	0.004
		4	0.210	0.030	15.480	0.004
		5	0.134	-0.016	16.376	0.006
		6	0.224	0.065	18.943	0.004
		7	0.173	0.044	20.528	0.005
		8	0.038	-0.084	20.608	0.008
		9	-0.158	-0.332	22.004	0.009
		10	-0.024	-0.043	22.037	0.015
		11	-0.095	-0.062	22.576	0.020
		12	-0.137	0.039	23.727	0.022
		13	-0.218	-0.202	26.748	0.013
		14	-0.266	-0.185	31.418	0.005
		15	-0.193	0.058	33.959	0.003
		16	-0.284	-0.024	39.675	0.001
		17	-0.370	-0.192	49.780	0.000
		18	0.004	0.233	49.782	0.000
		19	-0.288	-0.150	56.424	0.000
		20	-0.175	0.208	59.005	0.000









































الناتج الداخلي الخام

Date: 05/26/14 Time: 01:32  
Sample: 1970 2012  
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.372	0.372	6.2405	0.012
		2	0.213	0.087	8.3432	0.015
		3	0.245	0.164	11.182	0.011
		4	0.291	0.173	15.299	0.004
		5	0.142	-0.048	16.301	0.006
		6	-0.071	-0.214	16.561	0.011
		7	-0.001	0.000	16.561	0.020
		8	-0.202	-0.299	18.768	0.016
		9	-0.178	-0.030	20.532	0.015
		10	-0.254	-0.124	24.272	0.007
		11	-0.299	-0.131	29.602	0.002
		12	-0.163	0.139	31.231	0.002
		13	-0.155	0.046	32.760	0.002
		14	-0.134	-0.003	33.944	0.002
		15	-0.176	-0.005	36.055	0.002
		16	-0.120	-0.145	37.077	0.002
		17	-0.077	-0.092	37.512	0.003
		18	-0.060	-0.048	37.790	0.004
		19	-0.050	-0.127	37.987	0.006
		20	-0.032	0.024	38.075	0.009

معدل الفائدة

Date: 05/26/14 Time: 01:31  
Sample: 1970 2012  
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.123	0.123	0.6795	0.410
		2	0.043	0.028	0.7637	0.683
		3	0.006	-0.003	0.7653	0.858
		4	0.063	0.062	0.9583	0.916
		5	0.009	-0.006	0.9623	0.966
		6	0.043	0.039	1.0551	0.983
		7	-0.014	-0.024	1.0652	0.994
		8	-0.240	-0.247	4.1979	0.839
		9	0.141	0.217	5.3150	0.806
		10	0.090	0.060	5.7859	0.833
		11	-0.313	-0.403	11.619	0.393
		12	-0.272	-0.180	16.164	0.184
		13	-0.119	-0.016	17.065	0.196
		14	-0.079	-0.046	17.474	0.232
		15	-0.073	-0.063	17.835	0.271
		16	0.125	0.125	18.951	0.271
		17	-0.070	0.049	19.316	0.311
		18	-0.002	0.022	19.317	0.373
		19	0.135	-0.057	20.773	0.349
		20	0.038	0.019	20.897	0.403

الكتلة النقدية

المصدر : من إعداد الباحثين.

أولاً-دراسة إستقرارية السلاسل :بإستعمال دالتي الإرتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلسلة الموضح شكلها كمايلي :

يتضح من خلال بيان الإرتباط الذاتي والإرتباط الجزئي المبين في الشكل أعلاه بكل المتغيرات ، أن دالة الإرتباط الذاتي البسيط لكل متغير غير منعدمة ومستمرة في التناقص ،بينما في دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (pac ) تميزت بخروج (pick) وهذا يعني أن السلاسل الزمنية غير مستقرة لذلك لابد من القيام بإختبارات AUGMENT . DICKEY-FULLER

ثانياً-إختبار **ADF**: سنقوم بإختبار إستقرارية السلاسل باستخدام اختبار (ADF) اعتمادا على برنامج EVIEWS 6 وقد تم حساب عدد التأخرات على أساس اصغر قيمة يأخذها المعامل AKcaike و Schwarz فكانت النتائج كالتالي:

المتغيرات	عدد التأخرات	$ADF\ t\Phi j$	القيم الحرجة 1%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 10%
GDP	9	-2.494924	-3.596616	-2.933158	-2.604867
M2	9	-1.707058	-3.596616	-2.933158	-2.604867
TAUX	9	-1.29950	-3.600987	-2.935001	-2.605836
Inf	9	-2.76075	-3.596616	-2.933158	-2.604867

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيم المطلقة الإحصائية المقدرة  $t\Phi j$  لكل المتغيرات التالية: GDP ، M2 ، Taux ، اصغر من تلك القيم الحرجة عند كل مستوى المعنوية 1% ، 5% ، 10% فاننا نرفض الفرضية العدمية ونعتبر السلسلة الزمنية غير مستقرة أي وجود جذور وحيدة ماعدا معدل التضخم يكون مستقر عند مستوى المعنوية 10 % .

إذن سوف نقوم بإختبار  $ADF$  للتفاضلات الأولى.

اختبار  $ADF$  للتفاضلات الاولى للمتغيرات.

المتغيرات	عدد التأخرات	$ADF\ t\Phi j$	القيم الحرجة 1%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 10%
GDP	9	-4.645602	-3.600987	-2.935001	-2.605836
M2	9	-5.551559	-3.600987	-2.935001	-2.605836
Taux	9	-4.223137	-3.600987	-2.935001	-2.605836
Inf	9	-9.089712	-3.600987	-2.935001	-2.605836

من خلال الجدول يتضح لنا ان القيم المطلقة الإحصائية المقدرة  $t\Phi j$  للتفاضلات الأولى للمتغيرات GDP ، TAUX ، M2 ، INF ، اكبر من القيم الحرجة عند كل مستويات معنوية الإحصائية مما ينتج لنا أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى .

ثالثا- إختبار  $phillipes-perron$

## إختبار phillipes-perron للمتغير gdp

المتغيرات	عدد التأخرات	$pp\ t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة 5% %	القيم الحرجة 10% %
GDP	9	-2.136085	-3.596616	-2.933158	-2.604867
M2	9	-1.666453	-3.596616	-2.933158	-2.604867
INF	9	-2.791227	-3.596616	-2.933158	-2.604867
Taux	9	-1.253261	-3.596616	-2.933158	-2.604867

يتضح من الجدول أعلاه أن كل سلاسل من GDP، M2، taux، غير مستقرة عند المستويات الثلاث لأن القيمة الإحصائية  $pp\ t\Phi j$  اصغر من القيم الحرجة ماعاداسلسلة inf فهي مستقرة عند مستوى 10%.  
اختبار PP للتفاضلات الأولى.

المتغيرات	عدد التأخرات	$pp\ t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة 5% %	القيم الحرجة 10% %
GDP	9	-4.907857	-3.600987	-2.935001	-2.605836
M2	9	-5.571598	-3.600987	-2.935001	-2.605836
INF	9	-9.090806	-3.600987	-2.935001	-2.605836
Taux	9	-4.193837	-3.600987	-2.935001	-2.605836

المصدر : من إعداد الباحثين

يتضح لنا من اختبار pp للتفاضلات الأولى أن جميع قيم الإحصائية  $pp\ t\Phi j$  أكبر من القيم الحرجة عند المستويات الثلاث وهذا ما يؤكد لنا أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى عند كل المستويات.  
للتأكد أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة الأولى  $I(1)$  نقوم بإختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك في الجدول التالي:

-اختبار PP لسلسلة البواقي

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.955201	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

المصدر: من إعداد الباحثين

يؤكد لنا الجدول أعلاه إستقرارية سلسلة البواقي عند المستويات الثلاث لأن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، وبما أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة الصفر.

اختبار التكامل المتزامن

وللقيام باختبار التكامل المتزامن لكن من Engle و Grange يمكن تقدير علاقة الإنحدار الممثلة بالمعادلة

$$GDP=F(M2,INF,taux ) \quad \text{التالية}$$

–إختبار التكامل المتزامن لكن من Engle و Grange

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.593533	0.035279	016.82394	0.0000
INF	0.265800	0.051711	5.140149	0.0000
TAUX	-0.600284	0.101962	-5.887300	0.0000
C	3.990902	0.374119	10.66748	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثين.

يتضح من اختبار التكامل المتزامن ل Engle –Granger أن عرض النقود و معدل التضخم يرتبط ايجابيا مع الناتج الداخلي الخام GDP أما سعر الفائدة على الودائع يرتبط سلبا مع معدل المتغير التابع GDP وذلك حسب المعادلة التالية :

$$GDP=3.990902+0.593533M2+0.265800INF-0.600284taux$$

الفرع الثالث: اختبار التكامل ل **johansen**: يظهر الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المتزامن

#### -اختبار التكامل ل **johansen**

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.542676	60.24020	47.85613	0.0023
At most 1	0.278458	28.16328	29.79707	0.0762
At most 2	0.211589	14.78235	15.49471	0.0638
At most 3 *	0.115567	5.035171	3.841466	0.0248

المصدر : من إعداد الباحثين.

يتضح أن قيمة  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  أي وجود علاقة التكامل المتزامن ،حيث أن عدد المتجهات التكامل المتزامن  $r=2$  عند مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود علاقتين تكامل متزامن طويلة الأجل بين المتغيرات.

#### -اختبار اتجاهات العلاقة السببية .

بعدما إتضح لنا بوجود علاقة مابين المتغيرات في المدى الطويل سنقوم الآن بتحديد نوع هذا التأثير في المدى القصير من خلال اختبار العلاقات بين المتغيرات بإستعمال طريقة Granger ومن شروط اختبار العلاقات السببية ان تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة ، وعليه نستعمل التفاضلات الأولى للمتغيرات المدروسة .

-يستخدم نموذج جرانجر لوجود العلاقة بين متغيرين كل على حدى، فإذا كانت الإحتمالية أقل من 5 % نرفض الفرضية العدمية وذلك يعني وجود علاقة سببية .ومن خلال الاختبار يتضح بما أن جميع الإحتمالات الناتجة أكبر من القيمة 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات. ماعادى الأخيرة عرض النقود يتسبب في تغير سعر الفائدة على الودائع.

#### تحديد فترة الإبطاء المثلى

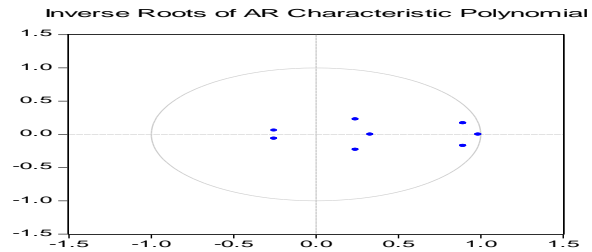
تحديد فترة الإبطاء المثلى أو التأخرات في النموذج var (4 متغيرات) والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين AIC ، SC، لمتغيرات الدراسة وقد كانت نتائج الاختبار على النحو التالي

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
-----	------	----	-----	-----	----	----



0	-13.28178	NA	2.79e-05	0.864089	1.032977	0.925154
1	224.5837	416.2645*	4.26e-10*	-10.22918*	-9.384743*	-9.923860*
2	238.7378	21.93894	4.80e-10	-10.13689	-8.616899	-9.587309
3	253.1619	19.47249	5.55e-10	-10.05809	-7.862550	-9.264254

إن عدد التأخرات في هذا النموذج يقدر بفترة إبطاء مثلى واحدة، فمن خلال الشكل أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition.) إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.



شكل توضيحي لشروط الإستقرارية

#### -نموذج تصحيح الخطأ.

حسب إختبار johansen نقوم بتقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط علاقة تكامل متزامن

Included observations: 42 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003556	0.020150	0.176472	0.8609
D(M2)	0.534535	0.267317	1.999630	0.0529
D(INF)	0.014631	0.027916	0.524113	0.6033
D(TAUX)	-0.062408	0.138970	-0.449080	0.6560
SER01(-1)	-0.308800	0.074078	-4.168560	0.0002

يتبين من نتائج تقدير تصحيح الخطأ لأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام وبين المتغيرات المفسرة وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائياً فمن الممكن تفسيره على أنه يقيس نسبة إختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى يبينها معامل تصحيح الخطأ المساوي (-0.308) أي أن 30% من الناتج الداخلي الخام يمكن تصحيحها من فترة لأخرى.

## تحليل مكونات التباين وتقدير دوال الدفعية

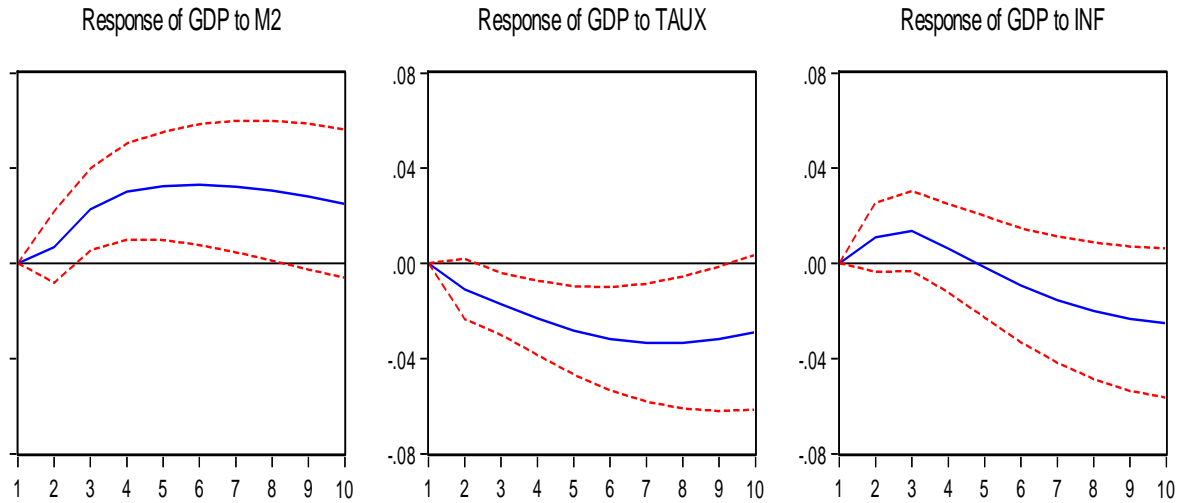
توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير. و حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء

-تحليل مكونات التباين يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة مقدار نسبة التنبؤ بالخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى وعند إستخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج التالية:

-يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير والمتوسط تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جداً، كما يتضح أن 34 % من تقلبات الناتج الداخلي الخام ناتجة عن صدمات عرض النقود بالمعنى الواسع (M2)، أما بالنسبة للتغيرات في هذه الأخيرة والمقدرة بـ 34 % ناتجة عن صدمات التضخم كما نجد أن تغيرات الناتجة عن التقلبات الظرفية على المدى المتوسط للتضخم بنسب منخفضة في كل صدمة من الصدمات جميع المتغيرات، أما بالنسبة للتقلبات معدل الفائدة تقدر بنسبة 19 % ناتجة عن صدمات التضخم، أما على المدى الطويل فإن التغيرات الناتجة في التقلبات الظرفية للناتج الداخلي الخام والمقدرة بـ 35 % ناتجة عن صدمات الكتلة النقدية. كما نجد أن تغيرات في هذه الأخيرة بنسبة (38 %) و تغيرات في سعر الفائدة على الودائع (39 %) ناتجة عن حدوث صدمة تضخم.

-تحليل دوال الإستجابة.

### Response to Cholesky One S.D. Innovations $\pm 2$ S.E.



## مدى إستجابة الناتج الداخلي الخام للكتلة النقدية M2

نلاحظ أن الكتلة النقدية بمعنى الواسع تؤثر إيجابيا على الناتج الداخلي الخام خلال الفترات الأولى ثم تتراجع ابتداء من الفترة الخامسة ثم بطلاً في الإستقرار حتى الفترة العاشرة.

## مدى إستجابة الناتج الداخلي لمعدل التضخم

يؤثر معدل التضخم على الناتج الداخلي الخام بتأثيرين الأول من الفترة الأولى حتى الفترة الخامسة تأثير إيجابي ليبدأ من هذه الفترة التأثير السلبي حتى الفترة العاشرة.

## مدى إستجابة الناتج الداخلي لمعدل الفائدة على الودائع.

تؤثر سعر الفائدة على الودائع تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام خلال كل الفترات.

## تفسير نتائج الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول أثر السيولة على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970-2012 وبعد إجراءنا لمجموعة من الإختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف توصلنا إلى النتائج التالية:  
-وجود علاقة إيجابية بين النقود والناتج الداخلي الخام.

-لم ينتج لنا أي علاقة سببية بين متغيرات سوى بين عرض النقود فهو يتسبب في تحديد سعر الفائدة على الودائع حدوث صدمة إيجابية في الكتلة النقدية سيكون له أثر إيجابي على الناتج الداخلي وهذا راجع إلى التطور الهائل للكتلة النقدية الذي قدر ب 30.3 % بعد الإصلاح المالي لعام 1971 الذي حدد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة كما عرفت نوعاً من الإرتفاع المستقر في الكتلة النقدية نتيجة تطبيق المخطط التنموي (1974-1977) فقد إهتم هذا الأخير بتنمية قطاع المحروقات والطاقات المنجمية، أما بالنسبة إلى تشجيع وتنمية الاستثمارات، فقد أعطيت الأولوية إلى تطوير القطاع الصناعي عل حساب الزراعي بقي الوضع كما هو عليه خلال السنوات الخمس الأولى من الثمانينات ،حتى سنة 1986 التي تميزت بإنخفاض في الكتلة النقدية إلى 5.2% نتيجة تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي، وأدى هذا إلى بداية الإتفاق الإئتماني الأول "حيث نص على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما شهدت الكتلة النقدية تطور بنسبة 11.4% في سنة 1990 وإرتفاع هائل وبشكل متسارع بين سنتي 1998 و 2005 ويرجع السبب إلى عاملين أساسيين ، هما الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي فقد خصص له 7 مليار دولار لمدة متوسطة إلا أن توفر معدلات عالية من السيولة المحلية (إستمرار الإصدار النقدي) دون أن يقابلها نمو في الناتج الداخلي الإجمالي يتولد عنها حالات التضخم.

-أما التضخم فكان له تأثيرين ،إيجابي وسلبي.

\*يفسر التأثير الإيجابي للتضخم إلى حالة الإنكماش التي شهدتها الفترة 1973-1974 التي تميزت إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي ،فقد تميزت فترة 1977 بنوع من الإستقرار النقدي الكامل نتيجة التوافق والتقارب بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، ثم شهدت سنوات 1979،1978، 1980، نوعا من التضخم الطفيف تلاه نوع من الإنكماش إلى غاية 1981 فقد عرفت نوعا من إستقرار النقدي.

أما التأثير السلبي فهو راجع إلى حالة التضخم الحادة التي شهدتها الإقتصاد الجزائري في سنة 1982 حتى سنة 1986 (الأزمة البترولية) فقد إتسمت بحالة إنكماش ، أما سنة 1987 قد عرفت الكتلة النقدية إرتفاعا شديدا مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى تسجيل نوع من التضخم في الإقتصاد، كما تميزت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بإنكماش حاد في الإقتصاد ولعل السبب في هذا بداية تكبيق شروط المتعلقة بالإصلاح النقدي من قبل صندوق النقد الدولي وذليل على ذلك حالة الإستقرار النقدي لسنة 1992(شهدت أول تخفيض في الدينار الجزائري )ثم تلاها مرحلة الإنكماش حتى سنة 1998 التي سجلت تضخما مفرطا إلى غاية 1999 قد سجلت إستقرارا نقديا كاملا وبعد ذلك عاد الإقتصاد الجزائري إلى حالة تضخم مفرط سنة 2001 و2002 بما اثر على الناتج الداخلي الخام حيث سجل الإقتصاد نوعا من الإستقرار النقدي لسنة 2003 أما 2004 و 2005 قد شهدت نوعا من التضخم الطفيف ، بينما (2007-2012 ) شهدت نوعا من الإنكماش في الإقتصاد بسبب السعيلات الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض الذي يص على ضرورة مراقبة الكتلة النقدية.

-يستجيب الناتج الداخلي الخام لتغير في سعر الفائدة على الودائع ، وذلك راجع إلى العلاقة السببية بين معدل الفائدة على الودائع و الكتلة النقدية فقد تجاوز الإصدار النقدي 50% بالإضافة إلى رغبة الأفراد في الإكتناز للسيولة النقدية والمالية وهذا ما شهدته الإقتصاد الوطني خلال ( 1970-1973 ) ، ( 1975-1990)و الفترة الأخيرة من 2002 إلى 2012 إضافة إلى عدم قدرة البنوك على الإستثمار في المشاريع الإنتاجية ومراقبتها بغية تأثير في الناتج الداخلي الخام.

## خاتمة

ان العلاقة بين السياسة النقدية والنمو مرتبطة بمدى فعالية أدوات السياسة النقدية سواءا المباشرة أو غير المباشرة وذلك عن طرق قنوات كقناة سعر الفائدة ، سعر الصرف، قناة الأسعار والإئتمان. فقد إهتم كل من Patrick Musso و Oliver Bruno ، نموذج Fisher و Jean pierre و Sidrouski بدراسة العلاقة وخاصة الأثر الذي يتركه التضخم على معدلات النمو الإقتصادي وتفسيرها في نماذج نظرية مختلفة والإهتمام بالإصدار النقدي وإستقلالية السلطات القائمة على هذه العملية لذا سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الإصلاحات المالية إلا أنها كانت محدودة في نجاحتها بالرغم من التغيرات التي أدخلت عليها وعلى هذا الأساس جاء قانون النقد والقرض 10/90 الذي غير مسار النظام المصرفي الجزائري كما تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد والسياسة المشرفة عليه وذلك بغية الوصول لجملة من الأهداف النهائية ، كما قامت الجزائر بوضع برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي إلا إن أثرها لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة وذلك راجع لإعتماد الجزائر على المحروقات بنسبة كبيرة جدا مما أدى بنا بالقول أن السياسة المالية لم تكن فعالة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي مما دفعنا إلى توضيح دور السياسة النقدية من خلال الإصدار النقدي في الجزائر وذلك بالقيام بدراسة قياسية معتمدين على الدراسات السابقة في بناء النموذج فقد بينت لنا الدراسة أن زيادة عرض النقود يكون له اثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة إلا أن زيادة الإصدار النقدي ترفع من معدلات التضخم التي ستؤثر بدورها على معدلات النمو الإقتصادي، وما يمكن تأكيده أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر لها تأثير نسبي في تحقيق الإستقرار النقدي و الإقتصادي وذلك لإعتمادها على أسعار النفط بدرجة كبيرة ، كما يمكننا الإشارة أن السلطات النقدية في الجزائر لاتتمتع بالحرية في الإصدار وذلك لمسيرة البنك المركزي للسلطتين التشريعية والتنفيذية والتماشي مع رغبتهما تجنباً لمخالفتهما وهذا ما يعرقل فعالية السياسة النقدية في الجزائر .

## قائمة المراجع :

- 1- لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، الطبعة الأولى، مكتبة حسن المصرية، لبنان، 2010. ، ص 59.
- 2- لخلو موسى بوخاري نقلا عن Jean Pierre Pattat, Mémoire, Institution financière et politique monétaire, 4éd, Economica, Paris, 1987, p 227
- 3- لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 64 .
- 4- عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 5- لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 64 نقلا عن: أكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق، ص 1-2.
- 6- أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134
- 7- سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية الانتقالية حالة الجزائر، رسالة الماجستير، علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007
- 8- لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 64.
- 9- لخلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص 66، نقلا عن: Gérard Duthil, William Marios, politiques économiques ellipses, paris, 2000, p 121
- 10- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص. 70.
- 11- ابرير محمد ، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية سنة 2008.
- 12- مواد 69، 70، 71، 72 من قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/16
- 13- المادة 77 من قانون النقد والقرض
- 14- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ص 78.
- 15- Jean Awous, « Les théories de la croissance », Paris, éditions du Seuil, 1999, p 09
- 16- Régis Bénichi, Marc Nouschik, « La croissance au XXème siècle », 2ème édition ; Marketing, Paris, 1990, p 44
- 17- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية ، قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مصر 2002 ص 57.
- 18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 12
- 19- علي بن عثمان الحكمي(2006) ، تحليل العلاقة السببية بين النقود والناتج المحلي في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية).
- 20- عبد الحق بوعتروس و محمد دهان (2010) ، اثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري.

***L'étude empirique entre le système monétaire et financier et (2011، Moez Quni) -21  
la croissance économique***

- 22- النمسا ، كوريا ، كندا ، بلجيكا ، استراليا ، المانيا ، الدانيمارك ، اسبانيا ، امريكا ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان ، ايسلندا ، إيرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، المكسيك ، النرويج ، نيوزيلندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة ، السويد ، سويسرا ، هولندا .
- 23- جنوب إفريقيا ، ارجنتين ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، قبرص ، كولومبيا ، كوستاريكا ، مصر ، الإكوادور ، غواتيمالا ، هندوراس ، الهند ، ايران ، ماليزيا ، المغرب ، البرغواي ، بيرو ، الفلبين ، سريلانكا ، تايلاند ، سنغافورة ، تونس ، فينزيولا .
- 24- حسن مسعود، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة. دار المعارف ، بيروت ، 2001 ، ص. 214.
- 25- فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي. القاهرة، 1959، ص 206.
- 26- عبد الكريم صادق بركات، التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط. مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد 1، 1965، ص. 69.